بقلم

رئيس التحرير

الإنسان... نقطة التقاء الإيمان والتنمية

د.ق. أندريه زكي

رئيسُ الطائفةِ الإنجيليَّةِ بمِصْر

رئيسُ الهيئةِ القبطيَّةِ الإنجيليَّةِ للخدماتِ الاجتماعيَّةِ

كثيرًا ما يُنظر إلى التنمية بوصفها مفهومًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا، تُقاس نجاحاته بمعدلات النمو، أو بحجم المشروعات، أو بما يتحقق من تحسُّن في مؤشرات الدخل والخدمات. غير أن هذه الرؤية، على أهميتها، تظل قاصرةً إذا انفصلت عن السؤال الأعمق: من هو الإنسان الذي نريد أن ننمّيه؟ وما الأساس الذي يمنح التنمية معناها وغايتها؟

لا تبدأ الإجابة عن هذا السؤال من الاقتصاد، ولا من العلوم الاجتماعية، بل تبدأ من اللاهوت؛ من فهم الإنسان في ضوء قصد الله، ومن فهم رسالة الكنيسة في العالم؛ فاللاهوت المسيحي لا يتعامل مع الإنسان بوصفه موردًا اقتصاديًا أو عنصرًا في معادلة

التنمية، بل بصفته محور اهتمام الله وغايته. ومن هنا، فإن كل عمل تنموي لا ينطلق من كرامة الإنسان، ولا يسعى إلى تحرير طاقاته، ولا يعزز قدرته على المشاركة في بناء حياته ومجتمعه، يفقد روحه، مهما بلغت إمكاناته أو تنوعت برامجه. فليست التنمية في جوهرها مشروعًا لإدارة الفقر، بل مشروعًا لاستعادة الإنسان.

هذه الرؤية هي التي تفسر التحول العميق من مفهوم الإحسان إلى مفهوم التمكين؛ فالإحسان، على قيمته الأخلاقية والإنسانية، يستجيب لاحتياج حاضر، لكنه لا يضمن بالضرورة تغيير المستقبل. أما التمكين، فهو فعل إيمان بقدرات الإنسان التي أودعها الله فيه، وإيمان بأن الإنسان يستطيع أن يشارك في تغيير واقعه متى امتلك المعرفة، والمهارة، والفرصة، والمسؤولية.

وانطلاقًا من هذا، فإن خدمة الإنسان ليست نشاطًا موازيًا لرسالة الكنيسة، بل جزءٌ أصيلٌ منها. فالكنيسة لا تُستدعى إلى العالم لكي تنعزل عنه، وإنما لتكون حاضرة في قلبه، شاهدة لمحبة الله عبر خدمة الإنسان بكل أبعاده. وهذه الرؤية تتجاوز الثنائية التقليدية التي فصلت أحيانًا بين الكرازة والعمل الاجتماعي، أو بين خلاص النفس والاهتمام بقضايا المجتمع.

وتبرز هذه الإشكالية بوضوح عند التعامل مع مفهوم ملكوت الله ورسالة الكنيسة، فالخلاص لا يجب أن يُختَزل في بعده الفردي أو الأخروي وحده، ورسالة الإنجيل تشمل الإنسان كله؛ الإنسان الذي يعيش اليوم في المجتمع، كما تشمل رجاءه الأبدي. ومن ثم، فإن العمل الاجتماعي هو أحد التعبيرات الأصيلة عن حضور ملكوت الله في الواقع الإنساني، حيث تُترجم المحبة إلى عدالة، والإيمان إلى مسؤولية، والرجاء إلى عمل يغيّر حياة الناس.

وانطلاقًا من هذا الفهم، يصبح الإنسان هو نقطة البداية في كل جهد تنموي. فالتنمية الإنسانية هي «تنمية الناس، ومن أجل الناس، وبواسطة الناس». وهذه العبارة ليست تعريفًا إجرائيًا للتنمية فحسب، بل تعكس رؤية أنثروبولوجية ولاهوتية عميقة؛

إذ تؤكد أن الإنسان ليس موضوعًا للتنمية، بل هو صانعها وهدفها في آن واحد. ولهذا فإن التنمية الحقيقية لا تُفرض على المجتمعات من الخارج، بل تنبع من وعي الإنسان، ومن قدرته على المشاركة، ومن إيمانه بأنه مسؤول عن مجتمعه ومستقبله.

ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تتطور مناهج العمل التنموي تدريجيًّا من تقديم الخدمات المباشرة إلى تنمية المجتمع، ثم إلى بناء القدرات، ثم إلى التنمية المرتكزة على الحقوق، وصولًا إلى التنمية القائمة على المتانة والمرونة المجتمعية. فهذا التطور لا يعكس فقط تغيرًا في الأدوات، بل يكشف عن تطور في فهم الإنسان نفسه. فكلما تعمق الوعي بقيمة الإنسان، ازداد الابتعاد عن النظرة التي تحصره في كونه مستفيدًا من الخدمات، واتسعت الرؤية التي تعدُّه شريكًا في صنع التغيير.

وتكتسب هذه الرؤية بعدًا لاهوتيًّا أعمق عندما ندرك أن الله، في الإعلان الكتابي، لم يخلق الإنسان ليعيش في التبعية أو العجز، بل ليكون مسؤولًا، ومشاركًا، ووكيلًا أمينًا على الحياة والخليقة. ولذلك فإن كل ممارسة تنموية تعزز المشاركة، وتنمي المسؤولية، وتوقظ روح المبادرة، إنما تتسق مع هذا القصد الإلهي. وعلى العكس، فإن كل ممارسة تُرسخ الاعتمادية، أو تُضعف المبادرة، أو تحول الإنسان إلى متلقٍّ سلبي، تبتعد عن هذا المقصد، حتى وإن حملت عنوان العمل الخيري.

ومن هنا نفهم لماذا لم تتوقف خبرة الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية عند تقديم الخدمات، بل جعلت التمكين هو فلسفتها الأساسية. فالغاية لم تكن مجرد تحسين الظروف المعيشية، وإنما الارتقاء بنوعية الحياة، وبناء الإنسان، وتعزيز قيم العدل والمساواة والمواطنة، وتقديم الخدمات لجميع المواطنين دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو المعتقد. إن هذا الالتزام لا ينبع فقط من رؤية تنموية حديثة، بل من قناعة لاهوتية بأن الإنسان، أيًّا كان انتماؤه، هو موضوع محبة الله، وأن خدمته هي تعبير عن الإيمان نفسه.

إن الكنيسة، وهي تخدم الإنسان، لا تسأل أولًا عن هويته الدينية أو الاجتماعية، بل ترى فيه إنسانًا، مخلوقًا على صورة الله، يحتاج إلى أن تُصان كرامته، وأن تُستعاد قدرته، وأن تُتاح له فرصة المشاركة في صناعة مستقبله.

ويبدأ التأصيل اللاهوتي للتنمية من حقيقة واحدة: أن الإنسان هو خليقة الله، وأن خدمته ليست واجبًا اجتماعيًّا فحسب، بل استجابة لإرادة الله في العالم. ومن هذه الحقيقة تنطلق كل المفاهيم الأخرى: التمكين، والعدالة، والمشاركة، والمواطنة، والحقوق، وبناء المجتمع. فهذه ليست مجرد مصطلحات تنموية، بل تعبيرات مختلفة عن رؤية لاهوتية واحدة تجعل الإنسان، بكل كرامته وإمكاناته، في قلب رسالة الكنيسة ورسالة التنمية.

وإذا كانت كرامة الإنسان هي نقطة الانطلاق في الرؤية اللاهوتية للتنمية، فإن العدالة هي الإطار الذي تتحقق فيه هذه الكرامة على أرض الواقع. فالإيمان المسيحي لا يكتفي بالإعلان عن قيمة الإنسان، بل يدعو إلى إقامة علاقات ومؤسسات وسياسات تُجسِّد هذه القيمة في حياة الناس. ولهذا لا يمكن فصل التنمية عن العدالة، ولا يمكن فهم رسالة الكنيسة بمعزل عن مسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعيش فيه.

إن التحول الذي شهده الفكر التنموي في خلال العقود الأخيرة لم يكن مجرد انتقال من منهج إلى آخر، بل كان انتقالًا من الاهتمام باحتياجات الإنسان إلى الاهتمام بحقوقه. وهذه النقلة تعبِّر في جوهرها عن رؤية أخلاقية ولاهوتية ترى أن الإنسان لا ينبغي أن يبقى في موقع المتلقي الدائم للمعونة، بل ينبغي أن يصبح شريكًا كاملًا في صناعة مستقبله، وقادرًا على المطالبة بحقوقه، والمساهمة في اتخاذ القرارات التي تمس حياته.

وهذا الفهم يجد جذوره في اللاهوت المسيحي ذاته. فالله، في علاقته بالإنسان، لا يعامله بوصفه تابعًا فاقد الإرادة، بل شريكًا مسؤولًا. ولذلك فإن كل ممارسة تُعيد للإنسان صوته، وتُنمِّي قدرته على المشاركة، وتُخرجه من دائرة التهميش، هي

ممارسة تنسجم مع المقصد الإلهي. فالتمكين ليس مجرد تقنية تنموية، بل هو تعبير عن احترام الإنسان بوصفه كائنًا حرًّا ومسؤولًا، قادرًا على اتخاذ القرار والمشاركة في صناعة الخير العام.

ويلتقي هذا الفهم بصورة عميقة مع مفهوم ملكوت الله؛ فالملكوت ليس انسحابًا من العالم، ولا انتظارًا للمستقبل فقط، بل هو حضور لقيم الله داخل التاريخ، حيث تتجسد المحبة في العلاقات الإنسانية، وتُترجم البركات الروحية إلى مسؤولية اجتماعية، ويصبح الدفاع عن الكرامة الإنسانية جزءًا من الإيمان.

ولهذا فإن التنمية، في منظور الإيمان، ليست مشروعًا اقتصاديًا فحسب، بل هي **رسالة مصالحة**؛ مصالحة الإنسان مع ذاته حين يستعيد ثقته بقدراته، ومصالحة الإنسان مع مجتمعه حين يصبح شريكًا في بنائه، ومصالحة المجتمع مع قيم الحق والعدل التي تجعل الحياة المشتركة ممكنة ومثمرة.

ولعل التحدي الأكبر الذي يواجه الكنيسة اليوم لا يتمثل في اتساع حجم الاحتياجات، بل في قدرتها على الحفاظ على هذا الفهم اللاهوتي للتنمية. فكلما انحصر العمل الاجتماعي في تقديم المساعدات فقط، فقد جانبًا من رسالته. وكلما تحول إلى نشاط إداري أو مؤسسي مجرد، انفصل عن جذوره الإيمانية. أما عندما يبقى الإنسان، بكل أبعاده الروحية والإنسانية والاجتماعية، في قلب الرؤية، فإن التنمية تتحول إلى فعل رجاء، وإلى شهادة عملية لمحبة الله في العالم.

لهذا فإن مستقبل التنمية لا يتوقف على حجم الموارد، بقدر ما يتوقف على وضوح الرؤية. وهكذا، فإن التأصيل اللاهوتي للتنمية ليس محاولة لإضفاء لغة دينية على العمل الاجتماعي، بل هو إعادة اكتشاف الحقيقة التي ينبغي ألا تغيب عن الكنيسة ولا عن المجتمع: أن الإنسان هو نقطة التقاء الإيمان بالتنمية، وأن خدمة الإنسان ليست مجرد واجب أخلاقي، بل مشاركة في قصد الله من أجل العالم؛ قصدٍ يرفع الإنسان، ويصون كرامته، ويؤهله ليكون شريكًا في صناعة مستقبل أكثر عدلًا، وأكثر سلامًا، وأكثر إنسانية.